

الذي وثيق في حل النزاع، بسبب البعد الدولي الذي يتضح فيه مبدأ التحكيم، وهو امر ترقضه اسرائيل - على حد تعبير وزير الخارجية اسحق شامير (عل همتشان، ١٢/٢٤/١٩٨٥).
هذه العوامل، مجتمعة في الآونة الاخيرة، او بعضها، وبخاصة في فترة انفراد الليكود وحلفائه بالسلطة، كانت في صالح جوجيرة، عوض وع النزاع حول طابا قرابة الربع سنوات، اجريت خلالها جولات عديدة ولكن متقطعة من المحادثات بين ممثلي كل من مصر واسرائيل على مستويات مختلفة. ويبرز عامل المماثلة والتشويق، بشكل خاص، في موافقة ممثلي الليكود في المجلس الوزاري الصغير (وهو مجلس مشكل بالتساوي بين المعراج والليكود، وبالتالي فيامكان كل طرف فيه تعطيل اي قرار اذا تعادلت الاصوات بشأنه)، على مبدأ التحكيم الذي طالبت به مصر، فوفقاً لتقديرات بعض المراقبين والعلقة بين السياسيين، وكذلك احد رئيسي لجنة المدراء العامين في المحادثات مع الجانب المصري، فقد كان بالامكان التوصل الى ذلك القرار، قبل ثمانية شهور، اي في اعقاب جولة المحادثات، على مستوى المدراء العامين، في شهر ايار (مايو) الماضي. ففي حينه، قدم المدير العام لمكتب رئيس الحكومة اللواء (احتياط) ابراهيم طخ، تقريراً الى رئيس الحكومة، ذكر فيه ان الرئيس مبارك، قد بدأ، اعطى موافقته على ربط التحكيم بصفة زمنية، سياسية، تشمل اعادة السفير المصري وتطبيق اتفاقات التطبيع ووقف الدعاية المعادية وخلافه (هارتس، ١/١٤/١٩٨٦).

استئناف المحادثات

كان رفض الليكود وزعيمه اسحق شامير لمبدأ التحكيم في النزاع بشأن طابا، العقبة الاساسية، ظاهرياً، لتعثر المحادثات على مستوى المدراء العامين التي تجددت في اواخر الربع الثاني من العام ١٩٨٥، على شكل جولات من المحادثات، مرة في القاهرة واخرى في مدينة هرتسليا في اسرائيل. وبقيت المحادثات تدور في حارة مفرغة الى ان انقطعت نهائياً في اعقاب الغارة الاسرائيلية على مقار منظمة التحرير

الهلستينية في تونس في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥ (وافان، ١٤/١١/١٩٨٥).
وفي الوضع مجدداً فولاية الشهرين، تم خلالها الاتفاق، مجدداً، على استئناف المحادثات على مستوى المدراء العامين، عبر الرسائل المتبادلة بين الرئيس مبارك ورئيس حكومة اسرائيل التي كان ينقلها اليه اتم بالاعمال المصري، محمد بسري وني (هارتس، ١٢/١١/١٩٨٥). ثم عبر الوسيلة التي نقلها وزير الخارجية المصري، عبدالهادي قنديل، عن الرئيس مبارك، وتضمنت دعوة لاستئناف المحادثات في اوتل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥ (هارتس، ٢٨/١١/١٩٨٥). لكن زعيم الليكود والة اتم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عارض سفر وفد المدراء العامين الى القاهرة، قبل استلام اسرائيل نتائج التحقيق المصري في حادث رأس برقة، ثم عامه. ذلك دوقه، اثر مجاحات بهذا الشأن تمت بينه وبين شمعون بيرس (هارتس، ١/١٢/١٩٨٥). وذكر مقرّبون عن وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، انه اصّر على وجوب مطالبة مصر بتقديم نتائج التحقيق في حادث رأس برقة حتى موعد اقصاه نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، وعمل وجوب مناقشة المجلس الوزاري الصغير للامر. وبدا واضحاً ان شامير لا ينوي عرقلة سفر الوفد، كونه لم يطلب تأجيل انعقاد جلسة المجلس الوزاري الصغير، الى حين عودة الوزير شارون من الخارج. وبالفعل، فقد صادق المجلس على سفر الوفد رغم معارضة الوزير موشي آرنس (يديعوت احرونوت، ٢/١٢/١٩٨٥). وفي نهاية جولة المحادثات في القاهرة، قال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة ان البحث تناول الى جانب موضوع طابا، مواضيع اخرى، حيث اتفقا معنيين بخصر مجمل العلاقات الثنائية لاجلال التطبيع في العلاقات بين اسرائيل ومصر، (يديعوت احرونوت، ٤/١٢/١٩٨٥). وذكر، ايضاً، انه تم الاتفاق على استئناف الجولة الثانية من المحادثات في هرتسليا في التاسع من الشهر ذاته (المصدر نفسه). وخلال ذلك، كان زعماء